

**تعديلات على بروتوكول حماية البحر المتوسط
من التلوث من مصادر بحرية**

ألف- الغوان

تعديل عنوان البروتوكول كما يلي:

بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة بحرية

باء- فقرات الديباجة

تعديل فقرة الديباجة الأولى من البروتوكول كما يلي:

بصفتها أطرافا في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، المعتمدة في برشلونة في ١٦
شباط/فبراير ١٩٧٦ والمعدلة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

تعديل فقرة الديباجة الثالثة من البروتوكول كما يلي:

وإذ تلاحظ تزايد الضغوط البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية في منطقة البحر المتوسط،
و خاصة في ميداني التصنيع والعمaran، وكذلك الزيادة الموسمية في سكان المناطق الساحلية نتيجة
للسياحة،

تعديل فقرة الديباجة الرابعة من البروتوكول كما يلي:

وتسليما منها بالخطر الذي يهدد البيئة البحرية والموارد الحية والصحة البشرية من جراء
التلوث من مصادر وأنشطة بحرية والمشاكل الخطيرة الناجمة عن هذا التلوث في المياه الساحلية

ومصبات أنهار البحر المتوسط، والمتربة أساساً على عمليات تصريف النفايات المنزلية الصناعية التي لم تعالج أو التي عولجت جزئياً أو التي تم التخلص منها بطريقة غير ملائمة ودخلات المواد السامة والمداومة والمتراكمة إحيائياً،

تضالف الفقرة التالية باعتبارها فقرة الديباجة الخامسة:

إذ تطبق مبدأ الحذر ومبدأ الغرم على الملوث وتضطّلع بتقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل تقنيات مناحة وأفضل ممارسة بيئية، بما في ذلك تكنولوجيات الإنتاج النظيف، كما نص على ذلك في المادة ٤ من الاتفاقية،

تعديل فقرة الديباجة السادسة من البروتوكول كما يلي:

وتصميماً منها على اتخاذ التدابير الضرورية، في إطار تعاون وثيق بينها، لحماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية،

تضالف الفقرة التالية باعتبارها فقرة الديباجة السابعة

إذ تأخذ في اعتبارها برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المعتمد في واشنطن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

جيم - المادة ١

يضاف عنوان ويعدل النص كما يلي:

حكم عام

تتخذ الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول (المشار إليها فيما بعد بـ "الأطراف") جميع التدابير المناسبة لحماية منطقة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن تصريف الأنهار أو المنشآت الساحلية أو مخارج التصريف أو الناجم عن أي مصادر أو أنشطة برية تقع في أراضيها وخفض هذا التلوث ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن مع إيلاء الأولوية بصورة خاصة للقضاء التريجي على المدخلات من المواد السامة والمداومة والمتراكمة إحيائياً.

دال - المادة ٢

يضاف عنوان ويعدل نصا الفقرتين (أ) و(د) كما يلى:

التعريف

(أ) تعنى "الاتفاقية" اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، المعتمدة في برشلونة في ١٦
شباط/فبراير ١٩٧٦ والمعدلة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

(د) يعني "الحوض المائي" منطقة المستجمع المائي بكاملها داخل أراضي الأطراف المتعاقدة،
والتي يجري تصريفها في منطقة البحر المتوسط كما عرفت في المادة ١ من الاتفاقية.

هاء - المادة ٣

يضاف عنوان وتضاف فقرة جديدة كما يلى:

منطقة البروتوكول

(أ مكرر) (يعاد ترقيمها باعتبارها (ب))

(ب) الحوض المائي لمنطقة البحر المتوسط.

يعد ترقيم الفقرة (ب) باعتبارها الفقرة (ج). ويعاد ترقيم الفقرة (ج) باعتبارها الفقرة (د). وتعدل كما يلى:

(د) المياه المالحة والماء الاجاج الساحلية بما في ذلك المستقعات والبحيرات الساحلية والمياه الجوفية المتصلة بالبحر المتوسط.

وأو - المادة ٤

يضاف عنوان وتعديل الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب) كما يلى:

تطبيق البروتوكول

- ١ - ينطبق هذا البروتوكول على:

(أ) عمليات التصريف الناشئة من نقطة ومصادر انتشار وأنشطة بحرية داخل أراضي الأطراف المتعاقدة التي قد تؤثر مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على منطقة البحر المتوسط. وتشمل عمليات التصريف التي تصل منطقة البروتوكول، كما عرفت في المادة ٣ (أ) و (ج) و (د) من هذا البروتوكول، من خلال عمليات التخلص الساحلية أو الأنهار أو القنوات أو مجاري المياه الأخرى بما في ذلك مجاري المياه الجوفية أو من خلال الجريان السطحي للمياه والتخلص تحت قاع البحر المتصل بالبر؛

(ب) المدخلات من المواد الملوثة المنقولة جوا إلى البحر المتوسط من مصادر أو أنشطة داخل أراضي الأطراف المتعاقدة، تحت الأوضاع المحددة في المرفق الثالث بهذا البروتوكول.

تضاف الفقرة الجديدة التالية:

-٣- تدعى الأطراف الدول التي ليست أطرافا في البروتوكول والتي في أراضيها أجزاء من العوض المائي لمنطقة البحر المتوسط إلى التعاون في تنفيذ البروتوكول.

زاي - المادة ٥

يضاف عنوان وتعديل نصوص الفقرات ١ و ٢ و ٤، كما يلى:

تعهدات عامة

- ١- تتعهد الأطراف بالقضاء على التلوث الناجم عن مصادر وأنشطة بحرية، ولا سيما القضاء التدريجي على المدخلات من المواد السامة والمداومة والمتراكمة إحياناً الواردة في المرفق الأول.
- ٢- ومن أجل هذا الغرض، تضع وتنفذ، منفردة أو مجتمعة، حسب الاقتضاء، برامج وخطط عمل وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجداول زمنية لتنفيذها.

تنفي الفقرة ٣

-٤- (يعاد ترقيمها باعتبارها الفقرة ٣)

تعتمد الأطراف الأولويات والجدالول الزمنية لتنفيذ البرامج وخطط العمل والتدابير معأخذ العناصر الواردة في المرفق الأول في عين الاعتبار ويجري استعراضها دوريًا.

تضاف الفقرتان الجديدتان التاليتان:

- ٤- عند اعتماد البرامج والتدابير وخطط العمل، تأخذ الأطراف في عين الاعتبار، سواء منفردة أو مجتمعة، أفضل تقنيات متاحة وأفضل ممارسات بيئية بما في ذلك، كلما كان ملائماً، تكنولوجيات الإنتاج النظيف، معأخذ المعايير الواردة في المرفق الرابع في عين الاعتبار.
- ٥- تتخذ الأطراف تدابير وقائية لخفض مخاطر التلوث التي تتسبب فيها الحوادث إلى أدنى حد.

حاء- المادة ٦

يضاف عنوان ويستبدل النص بالنص التالي:

نظم التراخيص أو القواعد

- ١- إن نقاط مصادر التصريف في منطقة البروتوكول وعمليات التخلص في المياه أو الهواء التي تصل والتي قد تؤثر على منطقة البحر المتوسط، كما عرفت في المادة ٣ (أ) و(ج) و(د) في هذا البروتوكول، تخضع بصرامة للتراخيص أو القواعد التي تضعها السلطات المختصة للأطراف، معأخذ الاعتبار اللازم لأحكام هذا البروتوكول. والمرفق الثاني وكذلك لمقرارات أو توصيات ذات العلاقة لاجتماعات الأطراف المتعاقدة.
- ٢- ومن أجل هذه الغاية، تضع الأطراف نظماً للتفتيش تقوم بناء عليها السلطات المختصة بتنفيذ الامتثال للتراخيص والقواعد.

٣ - وقد تساعد المنظمة الأطراف، بناء على طلبها، في إنشاء هيكل متخصصة جديدة أو دعم الهيكل الحالي للتقتيش على الامثال للتراخيص والقواعد. وتشمل هذه المساعدة التدريب الخاص للعاملين.

٤ - تضع الأطراف عقوبات مناسبة في حالة عدم الامتثال للتراخيص والقواعد وتضمن تطبيقها.

طاء - المادة ٧

يضاف عنوان ويعدل نصا الفقرة الفرعية ١ (هـ) والفقرة ٣ كما يلي:

المبادئ التوجيهية العامة والمعايير

-١ ...

(هـ) شروط محددة تتعلق بكميات المواد (الواردة في المرفق الأول) التي تم تصريفها وتركيزاتها في الملوثات وطرق تصريفها.

-٢ - تعتمد البرامج والتدابير وخطط العمل المشار إليها في المادتين ٥ و ١٥ من هذا البروتوكول مع الأخذ في عين الاعتبار تنفيذها التدريجي والقدرة على التكيف وإعادة تحويل المنشآت الحالية والقدرة الاقتصادية للأطراف واحتياجاتها إلى التنمية.

باء- المادة ٨

يضاف عنوان ويعدل النص كما يلي:

الرصد

تقوم الأطراف في أقرب تاريخ ممكن، في إطار أحکام المادة ١٢ من الاتفاقية وبرامج الرصد المنصوص عليها فيها وبالتعاون، عند الضرورة، مع المنظمات الدولية المختصة بأشطة الرصد واتاحة النتائج التي يتوصل إليها إلى الجمهور من أجل:

- (ا) التقييم المنظم، بقدر الإمكان، لمستويات التلوث على امتداد سواحلها ولا سيما فيما يتعلق بقطاعات الأنشطة وفوات المواد الواردة في المرفق الأول وتقديم معلومات بهذا الصدد بصفة دورية؛
- (ب) تقييم فاعلية البرامج والتدابير وخطط العمل المنفذة بمقتضى هذا البروتوكول للقضاء على تلوث البيئة البحرية إلى أقصى حد ممكن.

كاف - المادة ٩

يضاف عنوان ويعدل النص كما يلى:

التعاون العلمي والتكنولوجي

تعاون الأطراف، تمشيا مع المادة ١٣ من الاتفاقية، في المجالات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالتلوث من مصادر وأنشطة بحرية، ولا سيما البحوث في مدخلات الملوثات ومسالكها وأثرها وفي وضع طرق جديدة لمعالجتها أو خفضها أو القضاء عليها وكذلك تطوير عمليات للإنتاج النظيف في هذا المجال. ومن أجل هذا الغرض تحاول الأطراف بصورة خاصة.

تضاف الفقرة الجديدة التالية:

(ج) تعزيز الحصول على التكنولوجيا السليمة بينها ونقلها بما في ذلك تكنولوجيا الإنتاج النظيف.

لام - المادة ١٠

يضاف عنوان وبعد النص كما يلى:

المساعدة التقنية

- تتعاون الأطراف، مباشرة أو بمساعدة منظمات مختصة إقليمية أو دولية أخرى، على أساس ثانى أو متعدد الأطراف، من أجل صياغة، وكلما كان ممكنا، تنفيذ برامج مساعدة للبلدان النامية، ولا سيما في مجالات العلم والتعليم والتكنولوجيا من أجل منع أو خفض أو، كلما اقتضى الأمر، القضاء التدريجي على مدخلات الملوثات من المصادر والأنشطة البرية وأثارها الضارة على البيئة البحرية.
- وتشمل المساعدة التقنية، بصورة خاصة، تدريب العاملين العلميين والتقنيين وكذلك حصول هذه البلدان على معدات مناسبة واستخدامها وإنتاجها، وإذا اقتضى الأمر، على تكنولوجيات الإنتاج النظيف بشروط مواطنة يتفق عليها فيما بين الأطراف المعنية.

ميم - المادة ١١

يضاف عنوان كما يلى:

التلوث عبر الحدود

نون - المادة ١٢

يضاف عنوان ويعدل نص الفقرة ١ كما يلي:

تسوية الخلافات

-١ مع مراعاة الفقرة ١ من المادة ٢٨ من الاتفاقية، تلتزم الأطراف المعنية، عندما ينشأ تلوث من مصادر بحرية من أراضي طرف من المحتمل أن يؤثر مباشرة على مصالح طرف أو أكثر من الأطراف الأخرى، وبناء على طلب طرف أو أكثر، بالدخول في مشاورات من أجل السعي إلى إيجاد حل مرض.

سين - المادة ١٣

يضاف عنوان وتعديل نصوص الفقرة ١، والجملة الأولى من الفقرة ٢ والفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٢ كما يلي:

التقارير

-١ تقدم الأطراف تقارير كل سنتين، ما لم يقرر اجتماع الأطراف المتعاقدة غير ذلك، إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة، من خلال المنظمة، عن التدابير المتخذة والنتائج المتحققة، وإذا دعت الحاجة، المشاكل التي تمت مواجهتها خلال تطبيق هذا البروتوكول. وتحدد اجتماعات الأطراف إجراءات تقديم تلك التقارير.

-٢ وتشمل هذه التقارير، من بين جملة أمور:

- (د) البرامج والتدابير وخطط العمل المنفذة طبقاً للمواد ٥ و٧ و١٥ في هذا البروتوكول.

عين - المادة ١٤

يضاف عنوان وتعديل نصوص الفقرة ١ والفقرات الفرعية (أ) و(ج) و(و) من الفقرة ٢ كما يلي:

الاجتماعات

-١ تعقد الاجتماعات العادية للأطراف في الوقت الذي تعقد فيه الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية التي تعقد بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية. ويجوز للأطراف أن تعقد اجتماعات استثنائية طبقاً للمادة ١٨ من الاتفاقية.

... -٢

(أ) موافقة استعراض تنفيذ هذا البروتوكول والنظر في فاعلية البرامج والتدابير وخطط العمل المعتمدة؛

(ج) صياغة برامج وخطط عمل وتدابير واعتمادها طبقاً للمواد ٥ و٧ و١٥ من هذا البروتوكول؛

(و) النظر في التقارير التي تقدمها الأطراف عملاً بالمادة ١٣ من هذا البروتوكول.

يضاف عنوان ويعدل نص الفقرة ١ كما يلى:

اعتماد خطط عمل وبرامج وتدابير إقليمية

-١- تعتمد اجتماعات الأطراف، بأغلبية التثنين، البرامج وخطط العمل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل الإقليمية التي تحتوي على تدابير وجداول زمنية لتنفيذها والمنصوص عليها في المادة ٥ من هذا البروتوكول.

يستبديل نص الفقرة ٢ بما يلى:

-٢- تقوم المنظمة بصياغة البرامج وخطط العمل الإقليمية المشار إليها في الفقرة ١ وتنتظر فيها وتعتمدها الهيئة التقنية ذات الصلة للأطراف المتعاقدة خلال عام على الأقل من بدء نفاذ التعديلات على هذا البروتوكول. وتوضع البرامج وخطط العمل الإقليمية هذه في جدول أعمال الاجتماع التالي للأطراف لاعتمادها. ويتبع نفس الإجراء لأي برامج وخطط عمل إضافية.

تضاد الفقرتان الجديدتان التاليتان:

-٣- تخطر الأمانة جميع الأطراف بالتدابير والجداول الزمنية المعتمدة طبقاً للفقرة ١ من هذه المادة. وتصبح هذه التدابير والجداول الزمنية ملزمة في اليوم الثمانين بعد المائة عقب يوم أخطار الأطراف التي لم تخبر الأمانة بأي اعتراض عليها خلال مدة مائة وتسعة وسبعين يوماً من تاريخ الأخطار.

-٤- تخطر الأطراف التي أخطرت باعتراض طبقاً للفقرة السابقة اجتماع الأطراف بالإجراءات التي توقي اتخاذها، على أن يكون من المفهوم أن هذه الأطراف قد تواافق في أي وقت على هذه التدابير أو الجداول الزمنية.

صاد - المادة ١٦

يضاف عنوان ويعدل نص الفقرة ٢ كما يلى:

الأحكام النهائية

-٢ ينطبق النظام الداخلي والقواعد المالية المعتمدة عملاً بالمادة ٤ من الاتفاقية على هذا البروتوكول، ما لم تتفق الأطراف في هذا البروتوكول على غير ذلك.

يعدل نص الفقرة الأخيرة كما يلى:

تم في أثينا في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠ وعدل في سيراكوزا في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ في نسخة واحدة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية، وتساوى النصوص الأربع في الحجية.

المرفق الأول

يستبدل المرفق الأول بالمرفق الأول الجديد كما يلي:

المرفق الأول

**عناصر تؤخذ في الاعتبار عند إعداد خطط عمل وبرامج
وتدابير للقضاء على التلوث من مصادر وأنشطة بحرية**

يحتوي هذا المرفق على عناصر تؤخذ في الاعتبار عند إعداد خطط عمل وبرامج وتدابير للقضاء على التلوث من المصادر والأنشطة البرية المشار إليها في المواد ٥ و ٧ و ١٥ من هذا البروتوكول.

وتحدف هذه البرامج والتدابير وخطط العمل إلى تغطية قطاعات الأنشطة الواردة في القسم ألف من هذا المرفق وأيضاً لتغطية مجموعات المواد المرقمة في القسم جيم، المختارة على أساس خواصها الواردة في القسمباء من هذا المرفق.

وينبغي أن تحدد الأطراف أولويات العمل على أساس الأهمية النسبية لأثرها على الصحة العامة والبيئة والأوضاع الثقافية والاجتماعية الاقتصادية. وينبغي أن تشمل هذه البرامج مصادر النقط ومصادر الانتشار والترسب الجوي.

وستولي الأطراف عند إعدادها لخطط عمل وبرامج وتدابير، تمشيا مع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المعتمد في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٥، أولوية للمواد السامة والمداومة والمتراكمة أحياناً، ولاسيما الملوثات العضوية المداومة وكذلك لمعالجة مياه النفايات وإدارتها.

الف- قطاعات الأنشطة

يجري النظر أولاً في قطاعات الأنشطة التالية (غير الواردة حسب الأولوية) عند وضع أولويات إعداد برامج وتدابير وخطط عمل للقضاء على التلوث من مصادر وأنشطة برية:

- ١ إنتاج الطاقة.
- ٢ إنتاج الأسمدة.
- ٣ إنتاج وتحضير مبيدات الحيوانات.
- ٤ الصناعة الصيدلانية.
- ٥ تكرير النفط.
- ٦ صناعة الورق ولب الورق.
- ٧ إنتاج الأسمنت.
- ٨ صناعة الدباغة.
- ٩ صناعة المعادن.
- ١٠ التعدين.
- ١١ صناعة بناء السفن وإصلاحها.
- ١٢ عمليات المرافق.
- ١٣ صناعة النسيج.
- ١٤ صناعة الألكترونيات.
- ١٥ صناعة إعادة التدوير.
- ١٦ قطاعات أخرى لصناعة المواد الكيميائية العضوية.
- ١٧ قطاعات أخرى لصناعة المواد الكيميائية غير العضوية.
- ١٨ السياحة.
- ١٩ الزراعة.
- ٢٠ تربية الحيوان.
- ٢١ تجهيز الأغذية.
- ٢٢ تربية الأحياء المائية.
- ٢٣ معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها.
- ٢٤ معالجة مياه النفايات المنزلية والتخلص منها.

- ٢٥ إدارة النفايات الصلبة الحضرية.
- ٢٦ التخلص من حماة المجاري.
- ٢٧ صناعة إدارة النفايات.
- ٢٨ ترميم النفايات وإدارة مخلفاتها.
- ٢٩ الأعمال التي تسبب تغييراً فيزيائياً للحالة الطبيعية للخط الساحلي.
- ٣٠ النقل.

باء- خواص المواد في البيئة

لإعداد خطط عمل وبرامج وتدابير، ينبغي على الأطراف أن تأخذ في عين الاعتبار الخواص الواردة أدناه:

- ١ المداومة.
- ٢ السمية أو الخواص الضارة الأخرى (مثل مسببات السرطان أو التشوّهات أو التحولات الخلقية).
- ٣ التراكم الإحيائي.
- ٤ الإشعاع.
- ٥ النسبة بين التركيزات المحروظة وأثار التركيزات غير المحروظة.
- ٦ أخطار التخثر ذات المصدر البشري.
- ٧ الآثار والمخاطر على الصحة.
- ٨ الأهمية عبر الحدود.
- ٩ مخاطر التغيرات غير المرغوبة في النظام الأيكولوجي البحري وأثارها التي لا يمكن عكسها أو المستمرة.
- ١٠ التداخل مع الاستغلال المستدام للموارد الحية أو مع الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحر.
- ١١ الآثار على التنفس وأو على رائحة المنتجات البحرية المخصصة للاستهلاك البشري.
- ١٢ الآثار على الرائحة أو اللون أو الشفافية أو الخواص الأخرى لمياه البحر.

- ١٣ - نمط التوزيع (الكميات المتضمنة ونمط الاستخدام واحتمال الوصول الى البيئة البحرية).

جيم- فنات المواد

ستستخدم فنات المواد ومصادر التلوث التالي ذكرها كدليل لإعداد خطط عمل وبرامج وتدابير.

- ١- مركبات الالوجين العضوية والمواد التي قد تشكل هذه المركبات في البيئة البحرية، ولاسيما Aldrin, Chlordane, DDT, Dieldrin, Dioxins and Furans, Endrin, Heptachlor .Hexachlorobenzene, Mirex, PCBs and Toxaphene.
- ٢- مركبات الفوسفور العضوي والمواد التي قد تشكل هذه المركبات في البيئة البحرية.
- ٣- مركبات الأورجانوتين والمواد التي تشكل هذه المركبات في البيئة البحرية.
- ٤- الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات.
- ٥- المعادن الثقيلة ومركباتها.
- ٦- زيوت التشحيم المستعملة.
- ٧- المواد المشعة، بما في ذلك نفاياتها، عندما لا تتمثل عمليات التخلص منها لمبادئ الحماية من الإشعاع كما حدتها المنظمات الدولية المختصة، معأخذ حماية البيئة البحرية في عين الاعتبار.
- ٨- مبيدات الحيوانات ومشتقاتها.
- ٩- الكائنات الحية الدقيقة المسيبة للأمراض.
- ١٠- الزيوت الخام والهيدروكربونات ذات المنشأ النفطي.
- ١١- السيانيد والفلوريدات.
- ١٢- المنظفات التي لا تتحلل بيولوجيا والمواد الأخرى النشطة على السطح.
- ١٣- مركبات النيتروجين والفوسفور والمواد الأخرى التي يمكن أن ينتج عنها التخثر.
- ١٤- القمامـة (أي مادة صلبة مصنعة أو مجهزة مداومة يتم إقاوها أو التخلص منها أو تركها في البيئة البحرية والساحلية).

- ١٥ عمليات التخلص الحرارية.
- ١٦ المركبات الحمضية أو القلوية التي تضر بتنوعية المياه.
- ١٧ المواد غير السامة التي لها تأثير ضار على محتوى الأوكسيجين الموجود في البيئة البحرية.
- ١٨ المواد غير السامة التي يمكن أن تعيق أي استخدام مشروع للبحر.
- ١٩ المواد غير السامة التي يمكن أن تكون لها آثار ضارة على الخواص الفيزيائية أو الكيميائية لمياه البحر.

المرفق الثاني

يلغى المرفق الثاني.

المرفق الثالث

يعاد ترقيم المرفق الثالث ليصبح المرفق الثاني. يضاف عنوان وتعديل مقدمة الفقرة كما يلى:

المرفق الثاني

عناصر تؤخذ في عين الاعتبار في مسألة تراخيص عمليات التخلص من النفايات

فيما يتعلق بمسألة الترخيص لتصريف نفايات تحتوي على مواد مشار إليها في المادة ٦ من هذا البروتوكول، تولي عناية خاصة، حسب الحالة، إلى العوامل التالية:

يعدل العنوان والفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ من القسم ألف كما يلى:

ألف - خواص المواد المتخلص منها وتشكيلها

- ١ نوع وحجم نقطة أو مصدر الانتشار (العمليات الصناعية مثلاً).
- ٢ نوع المواد المتخلص منها (مثل المنشآت ومتوسط التشكيل).
- ٣ حالة النفايات (صلبة، سائلة، حمأة، طين مثلاً).
- ٤ التركيزات بالنسبة لمكونات المواد ذات الصلة الواردة في المرفق الأول، والمواد الأخرى حسب الاقتضاء.
- ٥ الخواص الفيزيائية والكيميائية الحيوية لنفايات عمليات التخلص.

يعدل عنوان القسم باء وتضاف فقرة جديدة.

باء - خواص مكونات عمليات التخلص بالنسبة لضررها.

-٧ جميع الخواص الأخرى كما وردت في المرفق الأول، القسم باء.

يعدل عنوان القسم جيم والفقرة ٣ منه بما يلي:

جيم - خواص موقع النفايات والبيئة المتقدمة لها

-٣ التخفيض المبدئي عند نقطة التخلص في البيئة المتقدمة.

المرفق الرابع

يعاد ترقيم المرفق الرابع باعتباره المرفق الثالث ويضاف عنوان وتعدل الفقرات ١ و ٢ و ٣ وهـ كما يلي :

المرفق الثالث

شروط التطبيق على التلوث المنقول جوا

- ١ ينطبق هذا البروتوكول على عمليات التخلص الملوثة في الجو تحت الأوضاع التالية:
- (أ) المواد المتخلص منها التي أو يمكن أن تنقل إلى منطقة البحر المتوسط تحت الأوضاع المناخية السائدة.
- (ب) المدخلات من المواد الداخلة في منطقة البحر المتوسط الخطيرة على البيئة فيما يتعلق بكميات نفس المواد التي تصل المنطقة من طريق وسائل أخرى.
- ٢ ينطبق هذا البروتوكول أيضاً على عمليات التصريف الملوثة في الجو المؤثرة على منطقة البحر المتوسط من مصادر بحرية داخل أراضي الأطراف ومن منشآت ثابتة من صنع الإنسان في عرض البحر، الخاضعة لأحكام المادة ٤-٤ في هذا البروتوكول.
- ٣ في حالة تلوث منطقة البروتوكول من مصادر بحرية عن طريق الجو، تطبق أحكام المادتين ٥ و ٦ من هذا البروتوكول بالتدريج على المواد والمصادر الملائمة الواردة في المرفق الأول بهذا البروتوكول كما تتفق على ذلك الأطراف.
- ٤ تطبق أحكام المرفق الثاني بهذا البروتوكول على التلوث من خلال الجو كلما كان ملائمًا. وينفذ رصد تلوث الهواء ووضع نماذج باستخدام عوامل ومنهجيات الاتبعاث المشتركة المقبولة، عند تقييم التربس الجوي للمواد وكذلك عند تجميع قوائم الكميات ومعدلات انتبعاثات الملوثات في الجو من مصادر بحرية.

المرفق الرابع

يضاف مرفق رابع جديد كما يلي:

المرفق الرابع

معايير تعريف أفضل التقنيات المتاحة وأفضل ممارسة بيئية

ألف- أفضل التقنيات المتاحة

- ١ يؤكد استخدام أفضل التقنيات المتاحة على استعمال تكنولوجيا غير مولدة للنفايات، اذا كانت متاحة.

- ٢ تعني عبارة "أفضل التقنيات المتاحة" آخر مرحلة تطور لعمليات أو مرافق أو وسائل تشغيل تشير إلى الملاعة العملية لتثبير معين يحد من عمليات التصريف والانبعاثات والنفايات. وعند تحديد ما اذا كانت مجموعة العمليات والمرافق ووسائل التشغيل تشكل أفضل تقنيات متاحة، بصفة عامة أو في حالات فردية، ينبغي إيلاء عناية خاصة إلى:

- (ا) عمليات أو مرافق أو وسائل التشغيل المقارنة التي تم استخدامها بنجاح مؤخرًا؛
- (ب) التقدم التكنولوجي والتغيرات في المعرفة والفهم العلمي؛
- (ج) الجدوى الاقتصادية لتلك التقنيات؛
- (د) الحدود الزمنية للمنشآت بالنسبة للمصانع الجديدة والحالية؛
- (هـ) طابع وحجم عمليات التخلص والانبعاثات المعنية.

- ٣ ويتبع ذلك أن ما يعتبر "أفضل تقنيات متاحة" لعملية معينة سيتغير بمرور الوقت على ضوء التقدم التكنولوجي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغيرات في المعرفة والفهم العلمي.

- ٤ وإذا لم يجد خفض عمليات التخلص والانبعاثات الناتجة عن استخدام أفضل التقنيات المتاحة إلى نتائج مقبولة بيئياً، ينبغي تطبيق تدابير إضافية.

٥- تشمل "التقنيات" كل من التكنولوجيا المستخدمة والطريقة التي تصمم بها المنشآت وتبني وتصان وتشغل وتنكك.

باء- أفضل ممارسة بيئية

٦- تعني عبارة "أفضل ممارسة بيئية" استخدام أفضل تجميع ملائم لتدابير واستراتيجيات للرقابة البيئية. وعند اختيار حالات فردية، ينبغي النظر في المدى المتدرج للتدابير التالية على الأقل:

(ا) توفير معلومات وتوعية الجمهور والمستعملين بالنتائج البيئية لاختيار أنشطة معينة واختيار منتجات واستخدامها والتخلص النهائي منها؛

(ب) وضع وتطبيق مدونات للممارسات البيئية الجيدة التي تشمل جميع جوانب حياة المنتج؛

(ج) التطبيق الاجباري للبطاقات التي تعلم المستعملين بالمخاطر البيئية المتعلقة بالمنتج واستخدامه والتخلص النهائي منه؛

(د) الاقتصاد في الموارد، بما في ذلك الطاقة؛

(هـ) توفير نظم جمع النفايات والتخلص منها واتاحتها للجمهور؛

(و) تجنب استخدام المواد أو المنتجات الخطرة وتوليد النفايات الخطرة؛

(ز) اعادة الدوران والاستعادة واعادة الاستخدام؛

(ح) استخدام أدوات اقتصادية لأنشطة أو المنتجات أو لمجموعات المنتجات؛

(ط) إنشاء نظام للتاريخ يتضمن قيوداً أو حظراً.

٧- عند تحديد تجميع للتدابير التي تشكل أفضل ممارسة بيئية، سواء عامة أو في حالات منفردة، ينبغي ايلاء عناية خاصة إلى:

(ا) الخطير البيئي للمنتج وانتاجه واستخدامه والتخلص النهائي منه؛

(ب) احلاله بأنشطة أو مواد أقل تلويناً؛

- (ج) نطاق الاستخدام؛
- (د) الفائدة أو العقوبة المحتملة البيئية للمواد أو الأشطة البديلة؛
- (هـ) التطورات والتغيرات في المعرفة والفهم العلمي؛
- (و) الحدود الزمنية للتنفيذ؛
- (ز) الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

-٨ ويتبع ذلك أن ما يعتبر أفضل ممارسة بيئية لمصدر معين سيتغير بمرور الوقت على ضوء التقدم التكنولوجي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغيرات في المعرفة والفهم العلمي.

-٩ وإذا لم يُؤد خفض المدخلات الناتجة عن استخدام "أفضل ممارسة بيئية" إلى نتائج مقبولة بيئياً، ينبغي تطبيق تدابير إضافية وإعادة تعريف "أفضل ممارسة بيئية".

تم في سيراكوزا في اليوم السابع من شهر آذار/مارس من عام ألف وتسعمئة وستة وتسعين في نسخة واحدة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية وتنسوى جميع اللغات في الحجية. وستودع النسخة الأصلية لدى حكومة اسبانيا.